مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية – من وجهة نظر العاملين فيها
اسم الكاتب: محمد عاطف ميداني، أ.د. شاهر محمد عبيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9993
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 08:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research & Studies Vol. (8) No – (20) .November 2023
https://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia
E-ISSN: 2410-3349/ P-ISSN: 2313-7592

The Role of Tax Governance as a Mediating Variable Between Information Systems and the Reduction of Tax Evasion at the Income Tax Department in the West Bank - From the Viewpoint of its Employees.

Mr. Mohammed Atef Midani[1]، Prof. Shaher Mohammed Obaid[2]*

1Ministry of Telecon. And IT، AL-Quds Open University، Palestine. 2Faculty of Administrative and Economic Sciences، Head of Administration Department and Public Policy

Oricd No: 0009-0004-4088-5154
Email: mohdmidani@gmail.com

Oricd No: 0000-0002-4149-345X
Email: sobaid@qou.edu

Received:
11/06/2022

Revised:
11/06/2023

Accepted:
27/08/2023

***Corresponding Author:**
mohdmidani@gmail.com

Citation: Midani, M. A., & Obaid , S. M. The Role of Tax Governance as a Mediating Variable Between Information Systems and the Reduction of Tax Evasion at the Income Tax Department in the West Bank - From the Viewpoint of its Employees. Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research & Studies, 5(20). Retrieved from https://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia/article/view/4523

DOI: 10.33977/1760-008-020-002

2023©jrresstudy. Graduate Studies & Scientific Research/Al-Quds Open University, Palestine, all rights reserved.

- **Open Access**



This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract

Objectives: The study aimed to know the role of tax governance as an intermediary variable between information systems and reducing tax evasion in income tax departments in the West Bank from the point of view of their employees.

Methodology: The study adopted the descriptive analytical approach, and the questionnaire as a tool for collecting data. The study population represents all of its employees, numbering (200). The sample was selected by a simple random method and amounted to (132) respondents from its employees. Questionnaires were collected and entered into the computer, and the sample size was chosen according to Stephen's equation. Thompson and then the data were analyzed using Smart - PLS statistical analysis software.

Results: The study reached several results, including: The degree of application of governance dimensions in income tax departments in the West Bank was average based on the answers of its employees, and the axis of the presence of advanced computerized information systems in them was average, while the axis of tax evasion was moderate, and it was shown that there is a role for the dimensions Tax governance and its use of computerized information systems to reduce the phenomenon of tax evasion in income tax departments in the West Bank.

Conclusion: It is necessary to implement the dimensions of tax governance in an integrated manner in all income tax departments in the West Bank, through the use of computerized information systems to meet their needs and the work of income tax taxpayers to reduce the phenomenon of tax evasion, which affects the revenues of the State of Palestine.

Keywords: Tax governance, information systems, tax evasion.

دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية – من وجهة نظر العاملين فيها

أ. محمد عاطف ميداني[1]، أ.د. شاهر محمد عبيد[2]*

[1]وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

[2]كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، رئيس قسم الإدارة والسياسات العامة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

الملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات وتمثل مجتمع الدراسة من جميع موظفيها وعددهم (200)، واختيرت العينة بالطريقة العشوائية البسيطة وبلغت (132) مبحوثاً من موظفيها، وتم جمع الاستبانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي واختيار حجم العينة حسب معادلة ستيفن ثامبسون ومن ثم حللت البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Smart – PLS.

النتائج: توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إنّ درجة تطبيق أبعاد الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة بناء على إجابات موظفيها، ومحور وجود أنظمة معلومات محوسبة متطورة فيها كانت متوسطة، أما محور التهرب الضريبي فكانت نتيجته متوسطة، وتبين وجود دور لأبعاد الحوكمة الضريبية واستخدامها لأنظمة المعلومات المحوسبة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

الخلاصة: ضرورة تطبيق أبعاد الحوكمة الضريبية بشكل متكامل في كل دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، من خلال استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة لتلبية احتياجاتها وأعمال المكلفين بضريبة الدخل للحد من ظاهرة التهرب الضريبي والتي تؤثر على إيرادات دولة فلسطين.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الضريبية، أنظمة المعلومات، التهرب الضريبي.

المقدمة

الحوكمة الضريبية هي مفهوم يشير إلى الإطار الذي يضمن الشفافية والمساءلة في إدارة وتنفيذ النظام الضريبي. تهدف الحوكمة الضريبية إلى ضمان التوازن والعدالة في جباية الضرائب وتطبيق القوانين الضريبية، وتحقيق أهداف الضرائب بشكل فعال وفعالية استخدام الموارد الضريبية. كما وتعتبر الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات أدوات فعالة في الحد من التهرب الضريبي، إذ تهدف الحوكمة الضريبية إلى تعزيز النزاهة والشفافية في الإدارة الضريبية وتعزيز الثقة بين المكلفين والمؤسسات الضريبية، في حين تهدف أنظمة المعلومات إلى توفير بيانات دقيقة وموثوقة للمؤسسات الضريبية لتحليل البيانات وتقييم الالتزام الضريبي. (سلامين، 2014)

كما تعتبر وزارة المالية من المؤسسات الحكومية التي تتبع السلطة التنفيذية لدولة فلسطين، ومن مسؤولياتها الأساسية رسم السياسات المالية العامة لدولة فلسطين، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ هذه السياسات بضمان المساهمة الفعالة لتحقيق التكامل بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، إضافة إلى تحقيق التكامل والتناسق بين أدواتها لتشكيل منظومة للاستقرار الاقتصادي ونموه، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات، وتدعيم قوة الاقتصاد الفلسطيني القومي وتوطيده في وجه كافة التحديات الصغيرة والكبيرة التي تواجهه على الصعيد المحلي والخارجي، كما وإن وزارة المالية تعمل على موازنة دولة فلسطين من خلال تحصيلها للإيرادات المحلية المتحققة من الضرائب وإدارة الإيرادات من مصادر التمويل الخارجية وقيامها بالأعمال والمسؤوليات المناطة بها من خلال خطة عمل داعمة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، ضمن نهج شفاف يسعى للوصول إلى التنمية المستدامة. كما قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار قانون رقم (17) لسنة 2004، سمي بقانون ضريبة الدخل وبدأ تطبيقه في عام 2005، ومن ثم تم إدخال تعديلات عليه بهدف زيادة الإعفاءات الممنوحة للمكلفين بالضريبة (أبو هلال، 2014).

وقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام 2008 على اتخاذ سياسات مالية مشددة في مجال الإنفاق، وسياسات مالية غير مشددة في مجال الإيرادات، بحيث كانت هذه الإجراءات في قانون ضريبة الدخل المعدل، الذي قام السيد الرئيس الفلسطيني بإصدار قانون رقم (8) لعام 2011 بتاريخ 27-09-2011، ونشر بمجلة الوقائع بتاريخ 24-10-2011 على أن يبدأ العمل به من تاريخ نشره (خلف، 2014).

كما تساعد الحوكمة الضريبية في تحديد وتنفيذ سياسات الضرائب وتطبيق القوانين الضريبية بطريقة عادلة وفعالة، كما تساعد في إدارة المخاطر الضريبية والتأكد من تحصيل الضرائب بشكل كامل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية، مثل الشفافية والنزاهة والمساءلة وتطبيق معايير دولية للتبليغ المالي والضريبي (Alhourt,2018).

أما أنظمة المعلومات، فتعتبر أداة حيوية لتقييم الالتزام الضريبي وتوفير بيانات دقيقة للمؤسسات الضريبية لتحليل البيانات وتحديد المخاطر الضريبية. وتساعد أنظمة المعلومات في تحسين التواصل بين المكلفين والمؤسسات الضريبية وتحسين تنفيذ القوانين الضريبية وزيادة الالتزام بالضريبة (سليمان، 2008).

ويعتبر التهرب الضريبي ليس وليد اللحظة، حيث نشأ التهرب الضريبي مباشرة بعد فرض الضرائب مباشرة، كما وتنوعت وتجددت وتطورت وسائل وطرق الاحتيال التي تستخدم لأغراض التهرب من الضريبة مرتبط ذلك بالتطور الحاصل على كافة مناحي وجوانب الحياة، بحيث أصبحت ظاهرة التهرب الضريبي تمثل ظاهرة عالمية تتواجد في مختلف دول العالم المتقدم والنامي إلا أنها تكون بدرجات متفاوتة حسب الظروف السياسية، والاقتصادية، والتشريعية، والاجتماعية والثقافية.

أنظمة المعلومات تعني العمليات التي تتم من خلالها تحديث الحوكمة التقليدية باستخدام تطبيقات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات لتسهيل الخدمات للمواطنين والمؤسسات، وتعتبر أيضا بأنها تطبيق التكنولوجيا في العمليات الحكومية وذلك لإضفاء البساطة في الإجراءات والمرونة والإفصاح والشفافية في عمليات تقديم وتنفيذ الخدمات وتعتبر هذه أهم مبادئ الحوكمة، وبالإضافة إلى ذلك تساعد أنظمة المعلومات في تحسين قدرة المؤسسات الضريبية على تحليل بيانات العملاء وتحديد المخاطر الضريبية المحتملة وتطوير استراتيجيات للتعامل معها، وهذا يساعد في تحسين كفاءة (Qadri ,2014).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

في ظل غياب تطبيق الحوكمة ومبادئها سيؤدي إلى إخفاء كثير من المعلومات المادية للمكلفين فيما يتعلق بضريبة الدخل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذات تأثير مباشر أو غير مباشر على الوضع المالي للحكومة بشكل عام وإدارة ضريبة الدخل

بشكل خاص، كما إن قضية التهرب الضريبي تعتبر من أهم القضايا التي تواجه الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية (طلحة، 2015)، لذلك أصبح لزاما استخدام أنظمة المعلومات التكنولوجية للحد من عمليات التهرب الضريبي التي تؤثر على اقتصاديات وإيرادات الدولة، وبما أن أنظمة المعلومات تقدم كما كبيرا هائلا من المعلومات والتي لا يمكن الوصول إليها بالطرق التقليدية، وذلك لما توفره التكنولوجيا المستخدمة في أنظمة المعلومات من بيانات ومعلومات لخدمة متخذي القرار. ونسبة التهرب الضريبي بشكل عام في فلسطين تصل إلى نسبة 35–40% وضريبة الدخل بشكل خاص في المؤسسات التي لا تقدم كشوف العاملين لديها تتراوح بين 50–60%، أي ما يقارب نصف مليار دولار سنويا، وهذا يؤثر على إيرادات الدولة والنمو الاقتصادي ويكبد الموازنة الفلسطينية خسائر كبيرة (الإدارة العامة لضريبة الدخل، 2020).

الغرض من هذه الدراسة، معرفة دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى ضريبة الدخل في الضفة الغربية لما تمثله الحوكمة من تعزيز الثقة بين المكلفين ونظام ضريبة الدخل. ولكي يتحقق هذا الغرض فإن الباحثين سيحاولان الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: **ما دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية – من وجهة نظر العاملين فيها؟** وبناء عليه ستجيب الدراسة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما درجة تطبيق الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية؟
2. ما درجة تطبيق نظم المعلومات في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية؟
3. ما درجة توافر فرص التهرب الضريبي لدى المكلفين في دوائر ضريبة الدخل من وجهة نظر الموظفين؟
4. ما مدى تأثير أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية؟
5. ما مستوى تأثير أنظمة المعلومات في الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية؟
6. ما درجة تأثير الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية؟

فرضيات الدراسة

1. **H01:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq .50$) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.
2. **H02:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ال إحصائية ($\alpha \leq .50$) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) في دوائر ضريبة الدخل فى الضفة الغربية.
3. **H03:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq .50$) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.
4. **H04:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq .50$) لأبعاد أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من خلال تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في دوائر ضريبة الدخل.
2. معرفة مقدار توافر أبعاد أنظمة المعلومات في دوائر ضريبة الدخل.
3. تحديد درجة تأثير مبادئ الحوكمة الضريبية على الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل.
4. الكشف عن مدى تأثير أبعاد أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل.
5. البحث عما إذا كان متغير الحوكمة الضريبية يتوسط العلاقة بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في كونها تتناول دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط ويعتبر مفهوم حديث على مستوى الدول العربية بشكل عام، وعلى مستوى فلسطين بشكل خاص، وذلك بهدف تقديم خدمات ضريبية تتسم بالشفافية وتسهم في تقليل التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية، حيث إن البحث في آليات تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة الضريبية واستخدامها لأنظمة المعلومات المحوسبة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي والعلاقة بينهم، الأمر الذي سيسهم في تعزيز عمل دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية في تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين بالضريبة.

مصطلحات الدراسة

الحوكمة: عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تضمن رسم التوجه الاستراتيجي للمؤسسة، بهدف السيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية، لتلبية متطلباتها والاستعداد لمواجهة متغيرات بيئتها الخارجية والتكييف معها (سلطان، 2016).

الحوكمة الضريبية: تعتبر الجانب المؤسسي للسياسة الجبائية حيث إنها تتألف من مجموعة من القواعد والإجراءات، التي تحدد كيفية إعداد الميزانيات العامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها (Robert, 2016).

التهرب الضريبي: هو عبارة عن عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف ويكون ذلك جزءا منها أو كلها ويحدث التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها وذلك باستخدام وسائل وطرق غير مشروعة كما ويعتبر التهرب الضريبي نوعا من أنواع الاحتيال (وهبة، 2010).

أنظمة المعلومات: هي الأنظمة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتكون عبارة عن مجموعة من الأفراد والبيانات والمعلومات والإجراءات التي تتفاعل مع بعضها البعض بطريقة منظمة جدا لمعالجة البيانات وتزويد دوائر صنع القرار في المعلومات المطلوبة، وهي تشكل مجموعة من التجهيزات والأفراد والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات، والتي تعمل جميعها على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم إخراجها للمستفيد النهائي (قندلجي، 2009).

حدود الدراسة

قيدت هذه الدراسة بعدد من العوامل منها المراجع القليلة التي تناولت موضوع الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والتهرب الضريبي في حدود علم الباحثين، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات الضريبية المتعلقة بضريبة الدخل، إضافة إلى أن إجابات أفراد العينة هي التي حددت نتائج هذه الدراسة، ومرتبطة بفترة زمنية تتحكم في المعلومات التي يمكن جمعها والنتائج التي يمكن الحصول عليها، كما تمثلت حدود الدراسة الحالية على الآتي:

الحد البشري: يقتصر تطبيق الدراسة على الموظفين العاملين لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

الحد المكاني: ستطبق هذه الدراسة على دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

الحد الزماني: العام2021 م وهذه كانت فترة فيروس كورونا وكان هذا الهدف الرئيسي لاستخدام أنظمة المعلومات للعمل عن بعد في متابعة المكلفين والحصول على ضريبة الدخل.

الحد الموضوعي: الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية المتمثل باستخدام قواعد وأبعاد الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات المحوسبة.

متغيرات الدراسة

اشتملت متغيرات الدراسة على الآتي:

1. المتغير المستقل: أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية).
2. المتغير الوسيط: الحوكمة الضريبية (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية).
3. المتغير التابع: التهرب الضريبي .
4. المتغيرات الديموغرافية: تتمثل في الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الدرجة الوظيفية، المديرية.

الدراسات السابقة:

تم استخدام دراسات مختلفة منها من يستخدم أنظمة المعلومات كمتغير مستقل والتهرب الضريبي تابع ومنها من يستخدم الحوكمة الضريبية كمتغير مستقل والتهرب الضريبي تابع، علما بأن كافة الدراسات السابقة تعتمد على متغير مستقل ومتغير تابع وكانت دراستنا الوحيدة التي استخدمت ثلاثة متغيرات (مستقل، وسيط، تابع)، لذلك لم نجد أي دراسة سواء عربية أو أجنبية تتضمن المتغيرات الثلاثة في آن واحد.

الدراسات العربية التي تناولت موضوع التهرب الضريبي والحوكمة الضريبية

دراسة (الحداد، 2023) بعنوان "دور مبادئ الحوكمة في تحقيق عوامل النتائج بنموذج التميز الأوروبي– دراسة تطبيقية على وزارة الإعلام بدولة الكويت" هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق مبادئ الحوكمة، ومستويات توافر بعدي نموذج التميز الأوروبي، والتعرف على أثر مبادئ الحوكمة في بعدي نتائج نموذج التميز الأوروبي، وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات لناء على نتائج الدراسة الميدانية لتساعد المسؤولين بالوزارة محل الدراسة بضرورة الاهتمام بمبادئ الحوكمة والتي تساعد في تحقيق مستويات عالية من التميز المؤسسي. وتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بقطاع الشؤون الإدارية والمالية في وزارة الإعلام في دولة الكويت، والذي يقدر (350) مفردة، واعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل لجميع العاملين، وبلغ عدد الاستمارات المرتدة والصالحة للتحليل الإحصائي (312) استمارة استقصاء، وتوصلت الدراسة إلى أن بعد نتائج العملاء يتأثر تأثيرا طرديا معنويا بأربعة من أبعاد مبادئ الحوكمة، وهي على الترتيب طبقا لقوة التأثير كما يأتي: مبدأ النزاهة، يليه مبدأ العدالة والمساواة، ثم مبدأ الشفافية، وأخيرا مبدأ المشاركة الفعالة، كما أن بعد نتائج الأفراد يتأثر تأثيرا طرديا معنويا بثلاثة من أبعاد مبادئ الحوكمة، وهي على الترتيب طبقا لقوة التأثير كما يأتي: مبدأ المشاركة الفعالة، يليه مبدأ الشفافية، وأخيرا مبدأ العدالة والمساواة، وأوصت الدراسة بضرورة الوفاء بمتطلبات تطبيق الحوكمة والتي أقرها الإطار الوطني لحوكمة الجهاز الإداري الحكومي بدولة الكويت، والاهتمام برفع مدركات العاملين بمبادئ الحوكمة وخصيصا مبدأ العدالة والمساواة، والاهتمام برفع مدركات العاملين لبعدي نتائج التميز المؤسسي وخصيصا بعد نتائج العملاء، والاهتمام بتطبيق مبادئ الشفافية، والنزاهة، والمشاركة الفعالة، والعدالة والمساواة كأهم أربع مبادئ للحوكمة من زاوية التأثير في بعدي نتائج التميز المؤسسي. في حين دراسة (جرارعة، 2021) بعنوان "عوامل التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة في الضفة الغربية" تهدف إلى التعرف على التهرب الضريبي وما هي العوامل والطرق والصور التي تساهم في التهرب الضريبي؟ وأسباب انتشار هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي على الإيرادات المالية للدولة، ولتحقيق الغرض البحثي، استخدمت الدراسة الأساليب والاستبانات الوصفية كأدوات بحث، ثم استخدموا برنامج SPSS لتحليل البيانات. وتوصلوا إلى عدة نتائج أهمها أن دافعي الضرائب يشكون من اعتقادهم أن الإنفاق العام ضعيف وأن الأموال العامة تهدر في أمور ليست في المصلحة العامة، كما أن هناك عقوبات غير رادعة للمتهربين من الضرائب ودافعي الضرائب، وتفرض بعض العقوبات دون غيرها. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة وتطوير تنسيق دوائر الضريبة والإدارات الرسمية الأخرى التي قد تساعد في مكافحة التهرب الضريبي، وعلى الدولة أن تدرك المصلحة العامة لصالح جميع الموظفين والمكلفين. فيما دراسة (الرشيدي، 2021) التي حملت عنوان "التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي إدارة الزكاة والإيرادات بالمملكة العربية السعودية" فهدفت إلى تحديد أنواع وأسباب التهرب الضريبي من المملكة العربية السعودية من خلال إجراء المقابلات العامة والتي بدورها تستكشف آراء موظفي الإدارة العامة للزكاة والدخل من وجهة نظرهم حول موضوعات البحث ومقترحاتهم حول الحلول التي قد تساعد في الحد من التهرب الضريبي، لتحقيق الهدف من الدراسة تم اعتماد أسلوب المسح الشامل وتحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائي SPSS، وقد ضمت عينة البحث (135) موظفاً من المهام الإدارية الآتية (مدراء أقسام ومشرفون ومفتشون). وخرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها ضعف كفاءة ورقابة موظفي مصلحة الزكاة والدخل على المكلفين الذين يخفون بعض الأنشطة التجارية من أجل تخفيض الضرائب. وأوصت الدراسة أن يتم تطوير مواد قانون ضريبة الدخل لفرض عقوبات رادعة على المتهربين من الضرائب. أما دراسة (العلي، 2019) التي كانت بعنوان "فاعلية الإدارة الضريبية في عمل شركات التجارة الإلكترونية الفلسطينية في مكافحة التهرب الضريبي" فقد هدفت الدراسة إلى إثبات فاعلية الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي في فلسطين. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وتمثلت عينة البحث من (61) مدققاً ضريبياً من دوائر الضرائب في المحافظات الشمالية والوسطى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ضرورة تحديد الالتزامات وتحديث القانون الفلسطيني لمنح المكلفين سرية معلوماتهم وزيادة

الإعفاءات الواردة في القانون حقوق كل مصلحة وشركة ضريبية، وأوصت الدراسة باستخدام الأدوات الملائمة وضرورة التأثير المباشر لتعميم الوعي الضريبي، واستكمال عمل ملف دافعي الضرائب في أسرع وقت ممكن، وتحسين الوعي بالضرائب.

ويرى الباحثان أنه بعد استعراض الدراسات العربية السابقة ذات العلاقة بمتغير الحوكمة الضريبية ومتغير التهرب الضريبي والاطلاع على الأهداف والنتائج والتوصيات لكل دراسة منفصلة عن الأخرى، فقد أظهرت هذه الدراسات جل اهتمامها بأثر تحصيل ضريبة الدخل بتطبيق قانون الضريبة، بالإضافة إلى الضرائب الأخرى المرتبطة وذات العلاقة بضريبة الدخل، ومدى أهمية تطبيق قواعد وأبعاد ومبادئ الحوكمة الضريبية في المؤسسات الحكومية بشكل كامل لما لها من أثر في مكافحة الفساد المالي والإداري والمحافظة على المال العام.

الدراسات العربية التي تناولت موضوع أنظمة المعلومات

دراسة (السرحان، 2019) بعنوان "أثر عوامل نجاح نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الإلكتروني". تهدف هذه الدراسة إلى إظهار جودة المراجعات الإلكترونية من خلال استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية في مكاتب التدقيق المحاسبية الأردنية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، وتضم عينة البحث (120) استبانة موزعة على (43) اسماً معتمداً في مكتب تدقيق معتمد بالمملكة الأردنية الهاشمية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها عوامل نجاح نظم المعلومات المحاسبية من حيث جودة النظام وجودة المعلومات وجودة الخدمة وتأثيرها على جودة المراجعة الإلكترونية. وأوصت الدراسة بضمان استقرار ودقة نظام المعلومات المحاسبية المحوسب لتوفير المعلومات بسرعة ودقة حسب الفترة المالية المطلوبة.

أما بالنسبة لدراسة (عدوان، 2019) التي كانت بعنوان "فاعلية نظم المعلومات الإدارية ودورها في تحسين إدارة الأزمات" وهي دراسة تطبيقية على وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية – قطاع غزة، وهدفت الدراسة إلى فهم دور وقدرات نظم المعلومات وأثرها على إدارة الأزمات بالجهات الحكومية – وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل كنموذجين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأساليب الوصفية والاستبانة كأدوات للبحث، ثم استخدم برنامج SPSS لتحليل البيانات. وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لديها نظام معلومات ثري يساعدهم على سرعة اتخاذ القرارات اللازمة والتكيف مع واقع الأزمة (في حال حدوثها). وأوصت الدراسة من الضروري أن تهتم وزارة التنمية الاجتماعية بنظام إدارة الأزمات، حيث ينقسم النظام إلى ثلاث مراحل (قبل وأثناء وبعد الأزمة). ودراسة (العلوان، 2018) بعنوان "أثر نظم المعلومات الإدارية على جودة صناعة القرارات الإدارية من وجهة نظر متخذي القرارات في البنوك الأردنية" تهدف إلى إدخال نظم المعلومات الإلكترونية الحديثة، وفهم دوافع المنظمات لاستخدامها، واسترجاع المعلومات والوثائق، وإدارة العمليات الإدارية في المنظمة، وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات أداة البحث (أي الاستبانة). وتكون مجتمع الدراسة من (560) مديرا إداريا لأفرع بنك في عمان. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها دور نظم المعلومات الإدارية في تقليل الحواجز التنظيمية وتعزيز الإجراءات الإدارية في دورة العمل، وهذه الأنظمة تعمل على تحسين الكفاءة من خلال التحكم في أداء الموظف وسرعة إنجاز العمل والمعاملة بالدقة المطلوبة. وأوصت الدراسة باستخدام نظم المعلومات الإدارية لإدخال البيانات وإنجاز المعاملات بدلاً من الأساليب اليدوية التقليدية لإنجاز العمل، والتركيز على استخدام نظم المعلومات الإدارية الحديثة والمتقدمة في جميع المؤسسات في الأردن.

ويرى الباحثان أنه بعد استعراض الدراسات العربية السابقة ذات العلاقة بأنظمة المعلومات والاطلاع على أهدافها وأهم النتائج والتوصيات لكل دراسة بصورة منفصلة، فقد أظهرت هذه الدراسات اهتمامها بتطبيق أنظمة معلومات تكنولوجية لحوسبة إجراءات العمل داخل الإدارات المختلفة بالدولة، لما لها من توفير المعلومات بالوقت والسرعة المناسبة لأصحاب القرار وتعزيز مبدأ الشفافية في العمل والتعامل. (أصبحت المؤسسات تتجه نحو رقمنة أعمالها الإدارية المختلفة لتوفير المعلومات بالوقت السريع والدقة)

الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع الحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي

دراسة اتكنز وآخرون (Atkins,et al 2020) بعنوان "الحوكمة المحاسبية والتفكير المتكامل في ظل وباء Covid-19 في الهند"، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للمجتمع الممثل لمجتمع الدراسة ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وبلغت عينة البحث (170) موظفاً في مصلحة الضرائب الأردنية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التقارير الشاملة هي طريقة مثالية لتزويد المستثمرين بضمانات حول إفصاحات الشركة والتي تعتبر بالغة الأهمية لإدارة المخاطر، وتساعد آليات الحوكمة المتقدمة أيضًا على زيادة فعالية الشركة وشفافيتها في إدارة المخاطر ومحاسبة الشركات عن تأثير جائحة Covid-19،

وأوصت الدراسة بوجود حاجة ملحة لإطار المساءلة وخاصة التقارير الشاملة، كجزء أوسع من إطار حوكمة الشركات وهو أمر ضروري لزيادة المرونة في مواجهة الأزمات التي تؤثر على استمرارية الأعمال، وحماية المؤسسات والمجتمع من المزيد من تأثير الأوبئة ، وخاصة وباء COVID-19. في حين دراسة جاو (Gao,2020) التي كانت بعنوان "كيفية مساعدة ممارسات حوكمة الشركات للشركات على البقاء خلال أزمة كوفيد–19 في الصين" عمدت على مناقشة العديد من المقالات التي تناولت الأزمات السابقة التي أثرت على الدول وحوكمة الشركات، كذلك تحديد الآليات الخاصة بحوكمة الشركات الرئيسية التي قد تكون ذات فعالية في أزمة كوفيد– 19 المستمرة، كما سلطت هذه الدراسة الضوء على أن استخدام وتطبيق آليات الحوكمة ستؤدي إلى مساعدة الشركات على التعامل مع أزمة كوفيد–19، وتشمل استخدامات وآليات الحوكمة لجان إدارة المخاطر، وتنوع مجالس الإدارة، والمديرين المستقلين، والمستثمرين الأجانب، والملكية المؤسسية، وتركيز الملكية، والأدوار المزدوجة للرئيس التنفيذي، تم استخدام المنهج الوصفي لمجتمع الدراسة وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وبلغت عينة الدراسة (340) موظفا وموظفة من موظفي الشركات الخاصة في الصين ،وتوصلت الدراسية إلى عدة نتائج أهمها أن لجان إدارة المخاطر المستقلة، والملكية المؤسسية، واستقلال مجلس الإدارة، هي بعض من آليات الحوكمة الأساسية والفعالة مقارنة بخصائص الحوكمة الأخرى خلال أزمة كوفيد– 19، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بتحليلات أعمق لكيفية فعالية العوامل المختلفة المقترنة بممارسات إدارة الشركات في التخفيف من الآثار الضارة لأزمة كوفيد–19.

الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع أنظمة المعلومات

دراسة ياسين وآخرون (Yasin et al. 2022) بعنوان " Management Information System for Supporting Education Organization: A Case Study through One Private University in Malaysia" هدفت الدراسة إلى التعرف على مقدرة نظم المعلومات الإدارية على تحسين الأداء لدى الجامعات الخاصة في ماليزيا، إذ بينت الدراسة بأنها تسهم بشكل فعال في تحسين تطبيقات القبول والتسجيل، وكذلك لها دور فعال فيما يخص المساعدات المالية، وإدارة الموارد البشرية ووضع الميزانية والضوابط المالية، وبينت الدراسة أهمية كبيرة لنظم المعلومات الإدارية (MIS) في تحسين المقدرة التنافسية لدى المؤسسات التعليمية، وتم استخدام المنهج النوعي في الحصول على المعلومات من خلال إجراء مقابلات مكتوبة مع مسؤولين كبار لدى الجامعات الخاصة في ماليزيا، وتم إجراء مقابلات مع طالبين اثنين من الطلبة المتميزين لديها، وبينت الدراسة أهمية (MIS) فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وفعاليتها، ونظم المعلومات والنشر بشكل فعال، وكذلك أهميتها فيما يخص نظم المعلومات الإدارية، لأجل الاستفادة المثلى.

دراسة هير (Hair, 2016) بعنوان "A primer on partial least squares structural equation modeling" هدفت إلى معرفة تأثير قدرات المعلومات التكنولوجية على أداء المنظمة وعلى رشاقتها من حيث الإجراءات، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليل، وكانت أداة الدراية هي الاستبانة، وتم توزيع الاستبانة على عدد العينة المستهدفة، وهي (110) وزعت على شركات عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية عددها (428)، وللحصول على النتائج تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود تأثير مباشر وغير مباشر على بيئة العمل بين الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات كما وإن تكنولوجيا المعلومات تؤثر على رشاقة إجراءات المنظمة، وأوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم المالي اللازم لهذه الشركات لتكوير قدراتها التكنولوجية. أما دراسة روبرت (Robert, 2016) بعنوان " The Ethics of Tax Evasion Perspective in Theory and Practice" هدفت التعرف على مدى تأثير أنظمة المعلومات الإدارية على أداء منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة في نيجيريا. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، واستخدم برنامج SPSS لتحليل البيانات، وإدارة الدراسة كانت الاستبانة، وحجم العينة تمثل في (120) من أصحاب المشاريع المتوسطة والكبيرة في نيجيريا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود معيقات في نيجيريا تحد من تطور ونمو أنظمة المعلومات الإدارية وأداء هذه الأنظمة منخفض جدا، كما وأوصت الدراسة بضرورة تجاوز هذه المعيقات واستخدام تكنولوجيا ونظم معلومات إدارية حديثة لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على إدارتها بشكل متقدم.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد مطالعة واستعراض الدراسات السابقة، يتضح لنا وجود أهمية ودور فعال للحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات للحد من ظاهرة التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية والتي مثلت بيئة تطبيق هذه الدراسة.

واستعرض الباحثان (10) دراسات سابقة منها عربية ومنها أجنبية، واهتما بأن تكون حديثة قدر الإمكان فكانت جميعها من خلال الفترة (2016–2023) وقد تناولت جميع الدراسات ثلاثة متغيرات وهي:

1. الحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي: بلغ عدد الدراسات العربية لهذين المتغيرين (4) دراسات، والأجنبية (2) دراستين، جميعها تنوعت ما بين دراسات عربية وأجنبية وفلسطينية.
2. أنظمة المعلومات: بلغ عدد الدراسات العربية لهذا المتغير (4) دراسات، والأجنبية (2) دراستين، جميعها تنوعت ما بين دراسات عربية وأجنبية وفلسطينية.

إن الدراسات السابقة قد تنوعت في تناولها لمتغير الحوكمة الضريبية من حيث دراسة علاقتها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وما مدى تأثيرها على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية (المساءلة، الشفافية، الإفصاح، الإجراءات التنظيمية، الالتزام الأخلاقي) مثل دراسة (الحداد، 2023)، (جرارعة، 2021)، (الرشيدي، 2021)، (Atkins et al. 2020). كما أن الدراسات السابقة قد تنوعت أيضا في تناولها للمتغير المستقل وهو أنظمة المعلومات وعلاقته بالحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتم ربطها بعدة موارد منها (البرمجة، المادية، التنظيمية، البشرية)، مثل دراسة (السرحان، 2019)، (عدوان، 2019). بالإضافة إلى التنوع الموجود بها من خلال تناول التهرب الضريبي كمتغير تابع ومدى تأثره بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات المحوسبة، مثل دراسة (العلي، 2019)، (العلوان، 2018)، (Robert, 2016) وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في منهجها، كما استفاد الباحثان منها في إعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، وبعض المتغيرات التي تناولتها، إلا أنها تنفرد عنها بأنها تناولت دور الحوكمة الضريبية كمتغير يتوسط أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية؛ إذ إن ضمان تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية واستخدام أنظمة المعلومات المحوسبة، يؤدي إلى الحد من عمليات التهرب الضريبي لدى بعض المكلفين، وهذا الأمر يرفع من الثقة بين المكلفين ودوائر ضريبة الدخل ويعزز الالتزام الأخلاقي لديهم تجاه التزامهم بواجباتهم الضريبية، لانعكاسها على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع.

الإطار النظري

الحوكمة الضريبية وضروراتها:

تعني الحوكمة الضريبية بالإدارة الفعالة والشفافة للنظام الضريبي من خلال تطبيق القوانين واللوائح الضريبية بشكل عادل ومنتظم، وضمان الامتثال الكامل لها من جانب المكلفين والجهات المعنية. وتهدف الحوكمة الضريبية إلى زيادة الثقة في النظام الضريبي وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين تحصيل الضرائب وتقليل التهرب الضريبي والفساد (Hair ,2016).

وتعتبر الحوكمة الضريبية ضرورية لعدة أسباب، بما في ذلك (نهاري، 2017).

1. زيادة إيرادات الدولة: تساهم الحوكمة الضريبية في زيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي للحكومة وتمكينها من توفير الخدمات العامة الضرورية.
2. تحقيق العدالة الاجتماعية: تضمن الحوكمة الضريبية تطبيق الضرائب بشكل متساوٍ على جميع المكلفين بغض النظر عن ثروتهم أو موقعهم الاجتماعي، وبالتالي تعزز العدالة الاجتماعية وتحمي حقوق المواطنين.
3. الحد من التهرب الضريبي: تحث الحوكمة الضريبية على الالتزام بتطبيق الضرائب بشكل كامل ومنتظم، وبالتالي تحد من التهرب الضريبي وتزيد من مداخيل الدولة.
4. تعزيز الثقة في النظام الضريبي: يؤدي تطبيق الحوكمة الضريبية بشكل فعال إلى زيادة الثقة في النظام الضريبي، وتشجيع المكلفين على الامتثال للضرائب بصورة كاملة.
5. تحسين صورة الدولة على المستوى الدولي: يعتبر الامتثال الكامل للضرائب (سليم، 2013).

ضرورة تطبيق الحوكمة الضريبية:

هناك العديد من الشروط اللازمة لتطبيق الحوكمة الضريبية، منها (جعفر، 2017).

1. مؤسسات غير صالحة. ويعود سبب بطلان المؤسسات وحوكمتها إلى وجود فساد إداري ومالي وعدم احترام القانون، فتنعكس فعالية وحوكمة المؤسسات في الجوانب الآتية:
   - ✓ هذه المؤسسة غير متورطة في قضايا الفساد الإداري.

- ✓ الامتثال لجميع القوانين واللوائح الضريبية.
- ✓ تعزيز وتطبيق مبادئ الشفافية والحوكمة في الإدارة المؤسسية.

2. زيادة العبء الضريبي (جعفري، 2017).

ويرى الباحثان أن زيادة العبء الضريبي يرجع إلى عدم وجود تشريعات ضريبية لموازنة أعباء جميع الأطراف سواء أكانوا أشخاصًا طبيعيين أو مؤهلين أخلاقياً، كما أن العبء الضريبي يفاقم من مخاطر المراجعة الضريبية وفرض الضرائب. وإن البلدان المتقدمة تبذل قصارى جهدها للتركيز على العبء الضريبي للمؤسسات الخاصة، بدلاً من البلدان النامية فإن العبء الضريبي لا يزال يتحمله الناس العاديون. (تبريرها إن عدم ثقة المكلفين بوجود عدالة بينهم أدى إلى التهرب وعدم التزام عدد من المكلفين بدفع ضرائب الدخل المترتبة عليهم، وهذا بدوره سبب عبئا على الخزينة العامة للدولة وأثر سلبا على الخدمات العامة المقدمة من الدولة للمجتمع).

أهمية وأهداف الحوكمة الضريبية:

يشير مصطلح الحوكمة الضريبية إلى الإطار الذي تستخدمه الحكومات والمنظمات لإدارة وتنظيم النظام الضريبي والتأكد من الامتثال للتشريعات الضريبية. وتعتبر الحوكمة الضريبية أساسية للحفاظ على النظام الضريبي الصحيح ولتحقيق العدالة الضريبية وتوفير الموارد المالية اللازمة للدولة (شيخ علي، 2019).

تتضمن أهداف الحوكمة الضريبية ما يأتي (جعفر، 2017).

1. الحد من التهرب الضريبي: من خلال وضع معايير وقواعد وإجراءات فعالة للتحقق من الامتثال للتشريعات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي.
2. زيادة الشفافية: من خلال توفير المعلومات اللازمة للمكلفين والمتعاملين مع النظام الضريبي والتأكد من توفير الوصول العادل للموارد الضريبية.
3. تحقيق العدالة الضريبية: من خلال تطبيق نظام ضريبي يتوافق مع المبادئ العادلة والمتساوية ويحقق توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل.
4. تطوير النظام الضريبي: من خلال تحديث التشريعات الضريبية وتحسين الإجراءات الضريبية والتأكد من توافقها مع الاتجاهات العالمية والمحلية.
5. توفير الموارد المالية اللازمة للدولة: من خلال جمع الضرائب وتوفير الموارد المالية اللازمة للحكومة لتمويل الخدمات العامة وتطوير الاقتصاد.

إن الحوكمة الضريبية تعتبر أساسية للحفاظ على نظام ضريبي صحيح وتحقيق العدالة الضريبية وتوفير الموارد المالية اللازمة للدولة. كما أنها تساعد على تعزيز الشفافية والثقة (سلطان، 2016).

مفهوم أنظمة المعلومات:

تشير أنظمة المعلومات إلى مجموعة من البرامج والأجهزة والإجراءات التي تستخدم لجمع وتخزين وتحليل وتوزيع المعلومات، كما وإنها تتألف من مجموعة من العمليات المتكاملة التي تعمل معًا لتحقيق أهداف معينة (قندلجي، 2009).

تتميز أنظمة المعلومات بالقدرة على تحويل المعلومات إلى بيانات مفيدة ومعرفة وذات قيمة، والاستفادة منها في صنع القرارات، كما إنها توفر الدقة والموثوقية والفعالية في جميع المجالات، من خلال توفير وصول سريع وموثوق إلى المعلومات المهمة للمستخدمين (العبيدي، 2012).

تتيح أنظمة المعلومات الحديثة العديد من المزايا للمؤسسات والمنظمات والأفراد، وتشمل من بينها (رائد، 2013).

1. تحسين الكفاءة والإنتاجية: حيث توفر أنظمة المعلومات الآليات اللازمة لجمع وتحليل وتوزيع المعلومات بشكل سريع وفعال وتحسين عمليات الأعمال والإنتاجية.
2. تحسين صنع القرارات: حيث تتيح أنظمة المعلومات الوصول السريع إلى المعلومات المهمة والدقيقة وتوفير الوقت والجهد في جمع المعلومات وتحليلها، وتمكن المستخدمين من صنع القرارات الأكثر فعالية.
3. تحسين خدمة العملاء: حيث تساعد أنظمة المعلومات على توفير معلومات دقيقة وشاملة للعملاء وتحسين خدمة العملاء بشكل عام.

4. تحسين الاتصال والتواصل: حيث تساعد أنظمة المعلومات على تسهيل عمليات الاتصال والتواصل بين المؤسسات والأفراد.

ويرى الباحثان أن أنظمة المعلومات تهدف إلى خدمة الإدارة بمساعدتها على اتخاذ قرارات هامة استراتيجية ذات كفاءة من خلال اعتمادها على المعلومات المدخلة لها، حيث إن النظام يكون متكاملا وهدفه دعم أصحاب القرار من خلال تزويدهم بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب، حيث إن هذه الأنظمة تقوم بتخزين المعلومات واسترجاعها بكل سهولة. (أنظمة المعلومات تخزن عددا غير منته من البيانات، وهذه البيانات تساعد متخذ القرار لاتخاذ قراره بصورة سريعة ودقيقة معتمد عليها بأي وقت وبأي مكان).

أهمية أنظمة المعلومات:

لأنظمة المعلومات أهمية كبيرة لأنها ساعدت وساهمت المؤسسات، والأفراد، بتقديمها دعم كبير ومستمر لهم، بهدف تحقيق أهدافهم، وذلك لامتيازها بتوفر الوسائل، والأدوات المساعدة، لذلك إن أنظمة المعلومات تعتبر (حسن، 2007):

1. من الموارد الرئيسية والمهمة لبناء أبعاد العملية المؤسسية الإدارية.
2. تعمل أنظمة المعلومات على توفير وتأمين المعلومات اللازمة لصانعي سياسة المؤسسة.
3. أنظمة المعلومات تعمل على خلق المعرفة ونقلها، بسبب استجابتها لاحتياجات المستخدم بكل سهولة ويسر للوصول إلى بنية إلكترونية متكاملة من حيث القدرة والأنظمة ولها قابلية التطور والتوسع (العلي، 2019).

يرى الباحثان أن أنظمة المعلومات من الأمور ذات التطور السريع والهائل في عصرنا الحالي، خاصة في المكونات البرمجية والمادية، إذ يتطلب من المؤسسات العامة والخاصة أن تواكب هذا التطور وتتفاعل معه من خلال اعتماد أحدث البرمجيات والتقنيات وتدريب الكادر البشري على هذه التقنيات الحديثة، لكون أنظمة المعلومات تعتبر من أسس بناء وتطور المؤسسة (أصبحت الإدارة بالمؤسسات العامة تعتمد على النظم المحوسبة لتسهيل عملها الإداري والمالي).

موارد أنظمة المعلومات:

تعتبر موارد أنظمة المعلومات هي العناصر الأساسية التي تضمن تحقيق الأهداف المنشودة من الاستخدام الفعال لهذه الأنظمة، وتتمثل هذه الموارد في (العبيدي، 2012):

1. الموارد البشرية: تعتبر المحرك الرئيس في إدارة وتشغيل أنظمة المعلومات، وتشمل المهندسين والمبرمجين ومتخصصي الأمن والدعم الفني والمستخدمين (قندلجي والسامرائي، 2009).
2. الموارد المادية: حيث تتضمن هذه الموارد الأجهزة والبرامج والشبكات والخوادم وغيرها من المعدات التي تستخدم في تشغيل وإدارة أنظمة المعلومات.
3. الموارد المعلوماتية: حيث تعتبر هذه الموارد هي المعلومات التي يتم تخزينها ومعالجتها وتوزيعها من خلال أنظمة المعلومات، وتتضمن المعلومات الداخلية والخارجية والمعلومات التنبؤية والتحليلية (غنيم، 2004).
4. الموارد المالية: حيث تتضمن هذه الموارد التمويل والميزانية اللازمة لتشغيل وصيانة وتطوير أنظمة المعلومات، وتشمل الأجور والرواتب وتكاليف شراء وتشغيل المعدات والبرامج والخدمات الأخرى.
5. الموارد الزمنية: حيث تشير إلى الوقت اللازم لتصميم وتطوير وتشغيل وصيانة أنظمة المعلومات، وتشمل الجداول الزمنية وخطط العمل وتقارير الأداء وغيرها (قاعود، 2008).

تتفاعل هذه الموارد معًا لتمكين المؤسسات والأفراد من الاستفادة الكاملة من أنظمة المعلومات، وتحقيق الأهداف المنشودة من استخدامها بشكل فعال.

ويرى الباحثان بأن أنظمة المعلومات المحوسبة لها قدرة وأهمية كبيرة في معالجة المدخلات من البيانات والتي مصدرها دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، وهذا يساعدها على إظهار وإخراج معلومات مفيدة لإدارة العمليات المتعلقة بضريبة الدخل. فبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها أنظمة المعلومات المحوسبة إلا أنها واجهت عددا من المشاكل حتّى في الدول المتقدمة التي تستخدم الأنظمة والأدوات المتطورة، ومن هذه المشاكل عدم إشراك موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية في عملية تحليل عمليات ضريبة الدخل وتصميم نظام معلومات تكنولوجية. وإنما يكون تصميم وتحليل النظام من قبل الإدارة المختصة بتحليل وبرمجة أنظمة المعلومات في وزارة المالية.

التهرب الضريبي:

التهرب الضريبي هو عملية تجنب الدفع الكامل للضرائب المستحقة بطريقة غير قانونية أو غير أخلاقية، من خلال الإخفاء أو التضليل أو تقديم معلومات زائفة أو تحويل الأموال إلى دول أخرى بغرض تجنب الضرائب (محرزي، 2017).

ويؤدي التهرب الضريبي إلى تدني مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، حيث تتلقى الدولة دخلا من الضرائب لتمويل المشاريع العامة مثل الطرق والمدارس والمستشفيات والخدمات الحكومية الأخرى، وإذا قل الدخل الضريبي بسبب التهرب فإن الدولة لن تتمكن من تقديم هذه الخدمات بالشكل المطلوب (محرزي، 2017).

كما يؤدي التهرب الضريبي إلى انحراف المنافسة العادلة بين الشركات، حيث يتمكن المتهربون من تقديم خدمات ومنتجات بأسعار أقل من المنافسين الذين يدفعون الضرائب بشكل صحيح، مما يؤدي إلى تشويه السوق وعدم تحقيق المنافسة العادلة.

لذلك، تحاول الدول بشكل عام الحد من التهرب الضريبي من خلال تشديد الرقابة والإجراءات القانونية المناسبة وتطوير أنظمة الضرائب وتبسيطها وتوعية المجتمع بأهمية دفع الضرائب والالتزام بالقوانين المتعلقة بالضرائب (Holland, 2012).

الآثار المباشرة وغير المباشرة للتهرب الضريبي.

يمكن تصنيف الآثار التي تترتب على التهرب الضريبي إلى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة:

الآثار المباشرة (غانمي، 2019):

1. تدني مستوى الخدمات الحكومية: يعتبر الحصول على الدخل من الضرائب أحد المصادر الرئيسية للحكومات لتمويل ميزانياتها وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وإذا قل الدخل الضريبي بسبب التهرب فإن ذلك يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات الحكومية المتاحة للمواطنين.
2. تحريف المنافسة: يؤدي التهرب الضريبي إلى تحريف المنافسة بين الشركات، حيث يتمكن المتهربون من تقديم الخدمات والمنتجات بأسعار أقل من المنافسين الذين يدفعون الضرائب بشكل صحيح، مما يؤدي إلى تشويه السوق وعدم تحقيق المنافسة العادلة.
3. تدني مستوى الاستثمارات: يمكن أن يؤدي التهرب الضريبي إلى تدني مستوى الاستثمارات، حيث تعتمد الشركات المستثمرة على استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية والحكومية في الدول التي تعمل فيها، وإذا كان هناك تهرب ضريبي فإن ذلك يشكل عاملا عدم استقرار في البيئة الاقتصادية ويقلل من الاستثمارات المتاحة.

الآثار غير المباشرة: (دالي، 2015)

1. زيادة العبء الضريبي على المواطنين: يؤدي التهرب الضريبي إلى زيادة العبء الضريبي على المواطنين الذين يدفعون الضرائب بشكل صحيح، حيث يتم تحميلهم بجزء من الضريبة الذي يجب على المتهربين دفعها.
2. تدهور الاقتصاد الوطني.

ويرى الباحثان أن التهرب الضريبي يعتبر ظاهرة عالمية؛ إذ تعاني منها أغلب الدول في العالم سواء المتقدمة أو النامية، وتستخدم هذه الدول طرقا وأساليب مختلفة لمعالجتها والحد منها، وأهم هذه الطرق هو صياغة القوانين الضريبية بشكل محكم وزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين وتشديد الرقابة وتطبيق مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد المالي والإداري. وفي محاولة هذه الدول تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل كلي قامت الحكومات باتخاذ التدابير لإعادة إصلاح الهيكل الإداري الذي كان يعاني من ثغرات ونقاط ضعف استغلها بعض المكلفين لعمليات التهرب الضريبي، والتهرب الضريبي له تأثير مباشر على الخزينة العامة للدولة والذي يؤدي إلى تشوهات اقتصادية خطيرة. حيث إن التهرب الضريبي هو محاولة المكلف الخاضع للضريبة بعدم التزامه بواجباته أمام الدولة من خلال عدم دفعه الضريبة كليا أو جزئيا متبعا أساليب وطرقا مخالفة للقانون تحمل في طياتها طابع الاحتيال والغش.

إجراءات الدراسة

أولا منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتم جمع الاستبانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي وتم اختيار حجم العينة حسب معادلة ستيفين ثامبسون ومن ثم تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Smart - PLS. ومناقشتها وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة (العاني، 2019).

ثانيا مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية والبالغ عددهم (200) موظفا وموظفة بناء على إحصائية دائرة ضريبة الدخل في وزارة المالية الفلسطينية لعام 2021 (وزارة المالية، 2021)، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة وبلغت (132) مبحوثاً من موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية ؛أي بما نسبته (66%) من المجتمع الكلي والذي كان عدده (200)، واختيرت العينة بالطريقة العشوائية البسيطة من خلال إدخال أسماء موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية وعددهم (200) موظفا وموظفة في الحاسب الآلي واختير منهم (132) موظفاً وموظفة، وقام الباحثان بتوصيل الاستبانة لكل الأفراد الذين وقع عليهم الاختيار العشوائي. كما وإن الدراسة استهدفت إدارة ومديريات ضريبة الدخل الآتية (رام الله، نابلس، طولكرم، بيت لحم، أريحا، جنين، قلقيلية، طوباس، سلفيت، الخليل).

الجدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة

خصائص افراد عينة الدراسة	التكرار	النسبة
الدرجة الوظيفية		
مدير عام	2	%1.5
مدير دائرة	17	%12.9
نائب مدير دائرة	9	%6.8
رئيس قسم	17	%12.9
موظف	87	%65.9
سنوات الخدمة		
5 سنوات فأقل	29	%22
من 5–10 سنوات	35	%26.5
أكثر من 10 سنوات	68	%51.5
المديرية		
رام الله	24	%18.2
بيت لحم	10	%7.6
اريحا	7	%5.3
جنين	12	%9.1
قلقيلية	9	%6.8
طوباس	7	%5.3
طولكرم	13	%9.8
سلفيت	5	%3.8
نابلس	31	%23.5
الخليل	14	%10.6

صدق المقياس

أولاً: أداة الدراسية

صممت استبانة لجمع البيانات المطلوبة بالاستعانة ببعض الدراسات والمراجع ذات العلاقة، وصياغة فقرات الدراسة بناء على أهدافها وتساؤلاتها التي اشتملت على أربعة أقسام رئيسية كالآتي:

- القسم الأول: المعلومات الديمغرافية لموظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.
- القسم الثاني: أبعاد مبادئ الحوكمة الضريبية 30 فقرة.
- القسم الثالث: أنظمة المعلومات 24 فقرة.
- اللقسم الرابع: التهرب الضريبي 10 فقرة.

ثانياً: صدق الأداة وثباتها

بعد الانتهاء من إعداد أداة الدراسة المقترحة، تم إجراء اختبارات الثبات (reliability)، والصدق (validity) للتحقق من جودة الاستبانة وصدق مقاييس الدراسة، بحيث قام الباحثان باتباع الإجراءات الآتية:

الصدق الظاهري: اختبر الباحثان صدق أداة الدراسة من خلال عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين المختصين في تخصص الإدارة العامة والمحاسبة وإدارة الأعمال واللغة العربية، وقد طُلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها، أو تعديل صياغتها، أو حذفها لعدم أهميتها، أو إضافة فقرات جديدة، ولقد تم الأخذ برأي أعضاء لجنة المحكمين في عملية التحكيم، وبذلك يكون قد تحقق صـــدق المحتوى للاستبيان، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية.

أما صدق البناء: ف للتحقق من صدق بناء مقاييس الدراسة، ستطبق المقاييس على عينة استطلاعية مكونة من (132) من مجتمع الدراسة، وسيستخدم معامل ارتباط بيرسون لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرة بالبعد الذي تنتمي إليه، بالمعيار المعتمد لقبول الفقرة، وأن قيمة معامل الارتباط التي تقل عن (30.) تعتبر ضعيفة، والقيم التي تقع ضمن المدى (30.- أقل أو يساوي70.) تعتبر متوسطة، والقيم التي تزيد عن (70.) تعتبر قوية.

ثالثاً: مقياس الحوكمة الضريبية

قام الباحثان بإعداد مقياس الحوكمة الضريبية بهدف قياس درجة تطبيق أبعاد الحوكمة الضريبية لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، من خلال مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة حيث تكون هذا المقياس في صورته الأولية من (30) فقرة، موزعة على (5) أبعاد.

رابعاً: مقياس أنظمة المعلومات

قام الباحثان بإعداد مقياس أنظمة المعلومات بهدف قياس درجة تطبيق أبعاد أنظمة المعلومات لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، من خلال مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة حيث تكون هذا المقياس في صورته الأولية من (24) فقرة، موزعة على (4) أبعاد.

خامساً: مقياس التهرب الضريبي

قام الباحثان بإعداد مقياس التهرب بهدف قياس درجة الحد من التهرب الضريبي لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، من خلال مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة حيث تكون هذا المقياس في صورته الأولية من (10) فقرات.

تحليل النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة

أولاً: المتغير المستقل: تمثل بدرجة تطبيق أبعاد ومستلزمات أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية)، في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

المستلزمات المادية: لقد حاز هذا البعد على متوسط حسابي (3.43)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.40-3.48) وهي أعلى من المتوسط الحسابي، وبالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، واختبار القيمة المعنوية لبعد المستلزمات المادية في متغير أنظمة المعلومات، أظهرت النتائج وجود فرق ذات دلالة إحصائية، بحيث حازت فقرة (تتناسب كفاءة الأجهزة مع حجم العمل المطلوب إنجازه في الدائرة) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.48)، وانحراف معياري (1.136)، واتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (Hair, 2016)، ودراسة (السرحان، 2019) على أن إنجاز موظفي دوائر الضريبة للأعمال الموكلة لهم تتم بالشكل المطلوب في حال توفر بنية تحتية متطورة ومناسبة لاحتياجاتهم الوظيفية.

جدول (2) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات المادية"

#	البعد الأول/ المستلزمات المادية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	تتوفر في الدائرة أجهزة حواسيب ملائمة لإنجاز العمل المطلوب	6.7	16.1	29	23.2	25	3.44	1.215	68.80%	.000	معنوية	3
2	توفر الدائرة وسائل إدخال البيانات تتناسب واحتياجات العمل في الدائرة	3.1	19.6	26.8	34.4	16.1	3.41	1.072	68.20%	.000	معنوية	4
3	تتناسب وسائل إخراج المعلومات واحتياجات الدائرة	10.3	13.8	22.8	31.7	21.4	3.40	1.253	68.00%	.000	معنوية	6
4	تتوفر في الدائرة تقنيات اتصال حديثة	7.1	10.7	30.8	32.6	18.8	3.45	1.127	69.00%	.000	معنوية	2
5	تتناسب كفاءة الأجهزة مع حجم العمل المطلوب إنجازه في الدائرة	5.8	16.5	19.6	40.2	17.9	3.48	1.136	69.60%	.000	معنوية	1
6	توفر الأنظمة مساحة تخزينية كافية لعمليات حفظ المعلومات إلكترونيا	9.4	13.8	32.2	33.9	19.6	3.41	1.217	68.20%	.000	معنوية	5

المستلزمات البرمجية: لقد حاز هذا البعد على متوسط حسابي (3.31)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.28–3.36) وهي أعلى من المتوسط الحسابي، وبالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، واختبار القيمة المعنوية لبعد المستلزمات البرمجية في متغير أنظمة المعلومات، أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية، بحيث حازت فقرة (توضح الإدارة المختصة التعليمات اللازمة لتشغيل البرمجيات التي تحتاجها الدائرة) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.36)، وانحراف معياري (1.170)، واتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (Robert, 2016)، ودراسة (عدوان، 2019) على أنه مع وجود أنظمة معلومات حاسوبية ذات برمجية متطورة ومناسبة لأعمال الدوائر تؤدي بها التميز والبساطة في التعامل مع البيانات المالية.

جدول رقم (3) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات البرمجية"

#	البعد الثاني/ المستلزمات البرمجية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الاهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	تتميز برامج وتطبيقات الحاسوب بالسهولة في التعامل لدى الدائرة	6.7	17	31.3	29.9	15.2	3.30	1.122	66.00%	.000	معنوية	3
2	البرمجيات المستخدمة تتلاءم مع كافة النشاطات والعمليات التي تقوم بها دائرة ضريبة الدخل	6.3	19.6	26.3	34.8	12.9	3.29	1.112	65.80%	.000	معنوية	4
3	البرمجيات والمعلومات الرقمية لدى الدائرة متوافقة ومتناسقة	8.9	12.9	36.2	25.4	16.5	3.28	1.154	65.60%	.000	معنوية	6
4	توضح الإدارة المختصة التعليمات اللازمة لتشغيل البرمجيات التي تحتاجها الدائرة	8.5	16.5	20.5	39.7	14.7	3.36	1.170	67.20%	.000	معنوية	1

#	البعد الثاني/ المستلزمات البرمجية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الاهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
5	يتم تحديث البرمجيات بشكل مستمر بما يتناسب مع حاجات العمل	6.3	16.5	33.5	25.4	18.3	3.33	1.139	66.60%	.000	معنوية	2
6	يتم توثيق برمجيات الأنظمة وبرمجيات التشغيل	8.5	11.6	38.4	25.4	16.1	3.29	1.129	65.80%	.000	معنوية	5

المستلزمات البشرية: لقد حاز هذا البعد على متوسط حسابي (3.39)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.18–3.50)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي، وبالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، واختبار القيمة المعنوية لبعد المستلزمات البشرية في متغير أنظمة المعلومات، أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية، بحيث حازت فقرة.

(تحافظ الإدارة المختصة بالأنظمة على مستوى جيد من الخدمات في جميع الأوقات) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.18)، وانحراف معياري (1.225)، واتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (العلوان، 2018)، على أنه يوجد كادر بشري ذو إمكانات ومهارات جيدة للتعامل مع الأنظمة المحوسبة سيؤدي إلى التعامل مع أنظمة المعلومات المحوسبة والبيانات المالية بكل يسر.

جدول رقم (4) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات البشرية"

#	البعد الثالث/ المستلزمات البشرية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	وجود إدارة مستقلة لأنظمة المعلومات في الهيكل التنظيمي لوزارة المالية	4.5	15.2	27.2	36.6	16.5	3.46	1.075	69.20%	.000	معنوية	3
2	مستخدمو أنظمة المعلومات يتقنون المهارات الفنية الكافية للعمل عليها في الدائرة	4.9	21	20.5	27.7	25.9	3.49	1.220	69.80%	.000	معنوية	2
3	تحافظ الإدارة المختصة بالأنظمة على مستوى جيد من الخدمات في جميع الأوقات	5.4	14.7	26.8	30.8	22.3	3.50	1.148	70.00%	.000	معنوية	1
4	تقوم الدائرة بعمل دورات تدريبية دورية لكافة الموظفين مع أنظمة المعلومات المطبقة في الدائرة	8.5	29	14.7	31.3	16.5	3.18	1.255	63.60%	.000	معنوية	6
5	العاملون بالإدارة المختصة بأنظمة المعلومات على علم بالاحتياجات المختلفة للأنظمة	9.4	12.9	29.5	32.6	15.6	3.32	1.165	66.40%	.000	معنوية	4
6	تعالج الإدارة المختصة بأنظمة المعلومات المشاكل والاستفسارات التي تواجه دائرة ضريبة الدخل في استخدام الشبكة أو النظام المطبق	8.9	13.8	30.8	33	13.4	3.28	1.135	65.60%	.000	معنوية	5

المستلزمات التنظيمية: لقد حاز هذا البعد على متوسط حسابي (3.44)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.11-3.61)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي، وبالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، واختبار القيمة المعنوية لبعد المستلزمات التنظيمية في متغير أنظمة المعلومات، أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية، بحيث حازت فقرة (العاملون بالإدارة المختصة بأنظمة المعلومات على علم بالاحتياجات المختلفة للأنظمة) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.61)، وانحراف معياري (1.223)، واتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (السرحان، 2019)، ودراسة (Hair,2016)، بأن الاهتمام بالأطر القانونية والتنظيمية بدوائر ضريبة الدخل سيؤدي إلى احترام واجبات وحقوق كل من موظفي دوائر ضريبة الدخل والمكلفين.

جدول رقم (5) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات التنظيمية"

#	البعد الرابع/ المستلزمات التنظيمية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	تتابع الإدارة العليا سير العمل في دائرة ضريبة الدخل القائم على استخدام أنظمة المعلومات	17	19.6	16.1	29.9	17.4	3.11	1.366	62.20%	.000	معنوية	6
2	تشجع الإدارة العليا على استخدام أنظمة المعلومات الإلكترونية	7.6	14.7	20.5	37.5	19.6	3.47	1.182	69.40%	.000	معنوية	3
3	تتناسب الأنظمة والتعليمات وبطاقة الوصف الوظيفي مع احتياجات شغل الوظيفة	9.8	12.1	23.7	33.5	21	3.44	1.226	68.80%	.000	معنوية	4
4	تهتم الإدارة العليا بتطوير أنظمة المعلومات المستخدمة وفقاً لاحتياجات العمل وتقييمه	5.4	13.4	19.2	41.5	20.5	3.58	1.117	71.60%	.000	معنوية	2
5	توفر الإدارة العليا البرامج التدريبية المتعلقة باستخدام نظم المعلومات الإدارية	3.6	19.6	21.4	23.2	32.1	3.61	1.223	72.20%	.000	معنوية	1
6	يوجد آلية مناسبة للتعامل مع المعلومات الإدارية وسريتها بحسب المستويات الإدارية	9.4	29.5	14.7	29.5	17	3.15	1.276	63.00%	.000	معنوية	5

ثانياً: المتغير الوسيط: تمثل بدرجة تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة الضريبية (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية)، في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

الشفافية: لقد حاز هذا البعد على متوسط حسابي (3.544)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.46-3.63)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي، وبالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، واختبار القيمة المعنوية لبعد الشفافية في متغير الحوكمة الضريبية، أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية، بحيث حازت فقرة (ترفع الأنظمة والتشريعات المطبقة في الدائرة مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.63)، وانحراف معياري (1.141)، واتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (الرشيدي، 2021) على أن مبدأ الشفافية في دوائر ضريبة الدخل سيؤدي إلى بتعزيز الشفافية لموظفيها وللمكلفين بالضرائب، بهدف تمكينهم من أداء مهامهم بالشكل المطلوب وبأكثر فاعلية.

جدول (6) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الشفافية"

#	البعد الأول/ مبدأ الشفافية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الاهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	اللوائح والانظمة متاحة لكافة الموظفين في الدائرة	5.4	8.5	31.3	35.7	19.2	3.55	1.062	71.00%	.000	معنوية	3
2	تتم إجراءات العمل بشكل مبسط يسمح بأداء الأنشطة دون تعقيد من قبل الموظفين	4.9	17.9	19.6	37.9	19.6	3.50	1.140	70.40%	.000	معنوية	5
3	ترفع الأنظمة والتشريعات المطبقة في الدائرة مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية	5.4	9.4	29	28.6	27.2	3.63	1.141	72.60%	.000	معنوية	1
4	تقدم الدائرة تقاريرها بشكل واضح لوزارة المالية	5.4	16.5	24.1	34.4	19.6	3.46	1.140	69.20%	.000	معنوية	6
5	تنشر الدائرة المعلومات الضريبية حول عمليات التحصيل الضريبي للمكلفين بالضريبة بطريقة عادلة	3.6	15.2	22.8	37.1	21.4	3.58	1.094	71.60%	.000	معنوية	2
6	تنشر الدائرة القوائم المالية بطريقة تمكن المكلفين الاطلاع عليها في اي وقت	3.1	15.2	27.7	34.4	19.6	3.52	1.067	%70.00	.000	معنوية	4

المساءلة: لقد حاز هذا البعد على متوسط حسابي (3.43)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.38–3.49) وهي أعلى من المتوسط الحسابي، وبالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، واختبار القيمة المعنوية لبعد المساءلة في متغير الحوكمة الضريبية، أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية، بحيث حازت فقرة (تعاقب الدائرة كل من يخالف القانون أو يثبت تورطه بقضية فساد) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.49)، وانحراف معياري (1.183)، واتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (جرارعة، 2021) على أن مبدأ المساءلة في دوائر ضريبة الدخل سيؤدي إلى الاهتمام بالعدالة الضريبية وزيادة في إيرادات ضريبة الدخل.

جدول (7) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ المساءلة"

#	البعد الثاني/ مبدأ المساءلة	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	يوجد لجان تفتيش ومراقبة من خارج الدائرة للتأكد من سير العمل وفق السياسة العامة للدائرة	7.1	16.1	28.1	23.7	25	3.43	1.226	68.60%	.000	معنوية	3
2	يتم التدرج في نوع العقوبة بما يتناسب نوع المخالفة وتكرارها	2.7	20.5	27.2	35.3	14.3	3.38	1.048	67.60%	.000	معنوية	6
3	يوجد نظام فعال في الدائرة للرقابة والتدقيق	10.7	15.6	20.5	30.4	22.8	3.39	1.287	67.80%	.000	معنوية	5

#	البعد الثاني/ مبدأ المساءلة	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
4	يتوفر في الوزارة موقع إلكتروني يتضمن كافة المعلومات وآليات اتخاذ القرار	7.1	9.8	31.7	33.5	17.9	3.45	1.111	69.00%	.000	معنوية	2
5	تعاقب الدائرة كل من يخالف القانون أو يثبت تورطه بقضية فساد	7.1	15.6	18.8	38.4	20.1	3.49	1.183	69.80%	.000	معنوية	1
6	تسمح آليات المساءلة في الدائرة بالمراجعة في أي وقت	6.3	19.6	25.4	24.1	24.6	3.41	1.228	%68.20	.000	معنوية	4

الإفصاح: لقد حاز هذا البعد على متوسط حسابي (3.37)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.15–3.50)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي، وبالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، واختبار القيمة المعنوية لبعد الإفصاح في متغير الحوكمة الضريبية، أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية، بحيث حازت فقرة (يتم عرض حسابات الدائرة وفقا لمبادئ المحاسبة الحكومية المستندة لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.45)، وانحراف معياري (1.111)، واتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (Che،Gao,2020) على أن اهتمام دوائر الضريبة بمبدأ الإفصاح يعزز الوضوح لدى المكلفين والموظفين في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

جدول (8) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الإفصاح"

#	البعد الثالث/ مبدأ الإفصاح	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
1	تفصح الدائرة عن خططها فيما يتعلق بالإجراءات المنوي القيام بها	3.6	17	27.2	37.9	14.3	3.42	1.043	68.40%	.000	معنوية	3
2	يتم عرض حسابات الدائرة وفقا لمبادئ المحاسبة الحكومية المستندة لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني	5.4	20.1	21.4	25.4	27.7	3.50	1.238	70.00%	.000	معنوية	1
3	يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها	5.4	14.3	27.2	32.6	20.5	3.49	1.128	69.80%	.000	معنوية	2
4	تفصح الدائرة في خططها المستقبلية عن حجم الأداء المتوقع من خلال موقعها الإلكتروني على الإنترنت	8.9	30.4	14.3	29.5	17	3.15	1.272	63.00%	.000	معنوية	6
5	تقوم الدائرة بالإفصاح عن المعلومات المالية من خلال موقعها الإلكتروني	8.9	14.3	30.8	32.6	13.4	3.27	1.137	65.40%	.000	معنوية	4
6	يتم الإفصاح من خلال المنشورات عن السياسات العامة للدائرة	7.6	31.7	13.8	29.5	17.4	3.17	1.260	63.40%	.000	معنوية	5

الالتزام الأخلاقي: لقد حاز هذا البعد على متوسط حسابي (3.31)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.26–3.38)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي، وبالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، واختبار القيمة المعنوية لبعد الالتزام الأخلاقي في متغير الحوكمة الضريبية، أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية، بحيث حازت فقرة (تعزز الشفافية لدى الدائرة الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي

(3.38)، وانحراف معياري (1.165)، واتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (العلي، 2021) على أن اهتمام دوائر ضريبة الدخل بتعزيز مبدأ الالتزام الأخلاقي لما له من أثر إيجابي على التزام المكلفين بواجبهم تجاه دفع الضرائب.

جدول (9) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الالتزام الأخلاقي"

#	البعد الرابع/ مبدأ الالتزام الأخلاقي	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الاهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	العدالة في اتخاذ القرارات لدى الدائرة تعزز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	8.9	14.3	30.8	32.6	13.4	3.31	1.121	66.20%	.000	معنوية	3
2	ملاءمة القوانين الضريبية مع الوضع الاقتصادي للمكلفين تعزز الالتزام الأخلاقي	6.7	16.1	32.1	29.5	15.6	3.26	1.090	65.20%	.000	معنوية	6
3	وضوح المعلومات الضريبية تساعد المكلفين بالالتزام الأخلاقي بالقيام بواجباتهم تجاه ضريبة الدخل	5.4	21.9	25.9	35.3	11.6	3.27	1.140	65.40%	.000	معنوية	5
4	تعزز الشفافية لدى الدائرة الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	8.9	12.5	37.1	25.9	15.6	3.38	1.165	67.60%	.000	معنوية	1
5	توفر الإفصاح لدى الدائرة يساهم في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	8	16.5	20.5	39.7	15.2	3.36	1.143	67.20%	.000	معنوية	2
6	القرارات التي تتخذها الدائرة كفيلة بحماية مصالح المكلفين	8.9	13.8	30.8	33	13.4	3.28	1.135	65.60%	.000	معنوية	4

الكفاءة والفعالية: لقد حاز هذا البعد على متوسط حسابي (3.44)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.60–3.11)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي، وبالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، واختبار القيمة المعنوية لبعد الكفاءة والفعالية في متغير الحوكمة الضريبية، أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية، بحيث حازت فقرة (يتمتع الموظفون في الدائرة بمهارات عالية في الاتصال والتواصل مع المكلفين) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.60)، وانحراف معياري (1.212)، واتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (Atkins,2020) على أن اهتمام دوائر ضريبة الدخل بمبدأ الكفاءة والفعالية من خلال تطوير قدرات ومهارات مقدري الضرائب وموظفي دوائر الضريبة من خلال إشراكهم في إعداد مقترحات القوانين المتعلقة بضريبة الدخل، وإجراءات العمل.

جدول (10) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الكفاءة والفعالية"

#	مبدأ الكفاءة والفعالية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	تتوفر لدى الموظفين القدرات على إتمام وإنجاز عملهم بشكل جيد من حيث الوقت والسرعة	18.3	18.3	16.1	29	18.3	3.11	1.391	% 62.20	.000	معنوية	
2	يمتلك المقدر الضريبي معلومات مهنية بحيث لا يمكن تضليله	8.9	12.9	20.1	37.1	21	3.48	1.213	% 69.60	.000	معنوية	3

#	مبدأ الكفاءة والفعالية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
3	الموظفون على دراية ومعرفة في القوانين المعمول بها في دائرة ضريبة الدخل	9.8	11.6	24.1	33	21.4	3.45	1.226	% 69.00	.000	معنوية	4
4	يوجد لدى الدائرة معايير خاصة للتوظيف	6.3	12.5	18.8	42	20.5	3.58	1.134	% 71.60	.000	معنوية	2
5	يتمتع الموظفون في الدائرة بمهارات عالية في الاتصال والتواصل مع المكلفين	3.6	19.6	21	35	30.8	3.60	1.212	% 72.00	.000	معنوية	1
6	تهتم الدائرة بتقييم أداء الموظفين لديها من خلال تصويب نقاط الضعف لديهم	5.8	15.2	33	26.8	19.2	3.38	1.130	% 67.60	.000	معنوية	5

ثالثا المتغير التابع: تمثل بدرجة الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

التهرب الضريبي: هدف هذا المتغير إلى معرفة آراء موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية حول إمكانية الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، لمتغير التهرب الضريبي، بحيث أظهر التحليل الإحصائي الدرجة الكلية لبعد التهرب الضريبي بناء على إجابة موظفي دوائر ضريبة الدخل، بمتوسط حسابي (3.577)، كما وتراوح قيم المتوسطات الحسابية بين (3.49–3.91)، وهي نسبة عالية، واختبار القيمة المعنوية أظهر وجود فرق ذي دلالة إحصائية، بحيث حازت فقرة (شعور بعض المكلفين بالمبالغة في تقدير الأعباء الضريبية عليهم) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.91)، وانحراف معياري (3.62)، واتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (الرشيدي، 2021) ودراسة (جرارعة، 2021) ودراسة (Alamiri,2020) على أن التهرب الضريبي يعتبر آفة الدول لما له من أضرار جسيمة على إيرادات الدول، ولم تتعارض هذه النتيجة مع أي من نتائج الدراسات السابقة.

جدول (11) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير التهرب الضريبي

#	المتغير التابع: التهرب الضريبي	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
1	يقوم المكلفون باستغلال بعض الثغرات الموجودة بالقانون الضريبي	6.3	15.6	19.2	39.3	19.6	3.50	1.156	%70.00	.000	معنوية	9
2	نادرا ما يقوم المكلفون بالتصريح العادل للدخل عند تقديم الإقرار الضريبي	4.9	20.1	21	25.9	28.1	3.52	1.231	%70.40	.000	معنوية	7
3	يستعين المكلف بالضريبة بأهل الاختصاص لمعرفة الطرق المستخدمة للتهرب من الضريبة	4.9	12.9	28.1	33.9	20.1	3.51	1.100	%70.20	.000	معنوية	8
4	تقديم المكلف البيان الضريبي السنوي باعتماده على سجلات ودفاتر حسابات مصطنعة تخالف ما هو موجود بالدفاتر الحقيقة	8.5	12.1	21.9	37.1	20.5	3.49	1.190	%69.80	.000	معنوية	10

#	المتغير التابع: التهرب الضريبي	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
5	يقوم المكلفون بشكل مستمر بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة بشكل مستمر	5.8	12.1	19.6	41.1	21.4	3.60	1.124	%72.00	.000	معنوية	3
6	يقوم المكلفون عادة بعمليات شراء وهمية لتضخيم المصروفات	4	17.9	21.9	24.6	31.7	3.62	1.214	%72.40	.000	معنوية	2
7	المكلفون يقدمون فواتير مزورة من أجل تخفيض قيمة الضريبة	8	9.4	25.9	32.1	24.6	3.56	1.189	%71.20	.000	معنوية	4
8	يتم إخفاء بعض عمليات البيع بغرض التقليل من العائدات	3.1	15.2	27.7	34.4	19.6	3.52	1.067	%70.40	.000	معنوية	6
9	شعور المكلف بتدني عدالة النظام الضريبي	2.7	21.9	21.4	26.3	27.7	3.54	1.186	%70.80	.000	معنوية	5
10	شعور بعض المكلفين بالمبالغة في تقدير الأعباء الضريبية عليهم	2.2	8.5	14.3	46.4	28.6	3.91	.982	%78.20	.000	معنوية	1

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

نتائج اختبار الفرضيات

الجدول رقم (12) يظهر نتائج اختبار الفرضيات

الرقم	الفرضية	قيمة الارتباط	T-Value	P-Value	النتيجة
H01	أنظمة المعلومات ←التهرب الضريبي	.347	3.696	*.000	مقبولة (معنوية)
H02	أنظمة المعلومات←الحوكمة الضريبية	.707	4.575	*.000	مقبولة (معنوية)
H03	الحوكمة الضريبية← التهرب الضريبي	.919	1.974	*.001	مقبولة (معنوية)
H04	أنظمة المعلومات←الحوكمة الضريبية← التهرب الضريبي	.818	4.256	*.006	مقبولة (معنوية)

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

H01: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq .05$) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) فى الحد من التهرب الضريبى فى دوائر ضريبة الدخل فى الضفة الغربية. يتبين من التحليل الإحصائي أن قيمة t= 3.696 معنوية عند مستوى دلالة p= .000 ≤ .05 ، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq .05$) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، وبلغت قيمة الارتباط 34.7%.

الفرضية الثانية

H02: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq .05$) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

يتبين من التحليل الإحصائى أن قيمة t= 40.575 معنوية عند مستوى دلالة p= 000. ≥ 05. ، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α≥05.) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية وبلغت قوة الارتباط بين المتغيرات (.707).

الفرضية الثالثة

H03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α ≥05.) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقى، الكفاءة والفعالية) فى الحد من التهرب الضريبى فى دوائر ضريبة الدخل فى الضفة الغربية. يتبين من التحليل الإحصائى أن قيمة t= 1.974 معنوية عند مستوى دلالة p= 0.001≥ 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α ≥05.) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية وبلغت قوة الارتباط 91.9%.

الفرضية الرابعة

H04: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α ≥05.) لأبعاد أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبى فى دوائر ضريبة الدخل فى الضفة الغربية من خلال تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية.

يتبين من التحليل الإحصائى أن قيمة t= 4.256 معنوية عند مستوى دلالة p= 006. ≥ 05. ، وهذا يعنى رفض الفرضية الصفرية التى تنص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α≥05.) لأبعاد أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من خلال تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية وبلغت قوة الارتباط 81.8%.

الجدول رقم (13) يبين نتائج حجم الأثر للفرضيات

المتغير	حجم الأثر f^2	النتيجة
الحوكمة الضريبية ← التهرب الضريبي	.513	أثر كبير
أنظمة المعلومات ← التهرب الضريبي	.204	أثر كبير
أنظمة المعلومات ←الحوكمة الضريبية	.745	أثر كبير

حجم الأثر f^2 للمتغيرات الخارجية Effect size

فيما يتعلق بقيم حجم الأثر f^2، يظهر **Error! Reference source not found.** نتائج حجم الأثر f^2 والذي بدوره يشرح قدرة كل متغير مستقل (على حدة) على تفسير المتغير التابع، ويتبين من نتائج التحليل أن الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات لها أثر كبير على التهرب الضريبى فى حين مبدأ الكفاءة والفعالية له تأثير صغير، أما فيما يتعلق بأنظمة المعلومات فكان لمبدأ المستلزمات البرمجية تأثير كبير عليها.

نتائج الدراسة

هناك علاقة ذات دلالة بين تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية والحد من عمليات التهرب الضريبى؛ لأن الحوكمة الضريبية تحمل أهمية وضرورة لتفعيل وضبط أداء المنظومة الضريبية من خلال تطبيق قواعد ومبادئ (الشفافية، الإفصاح، الالتزام الأخلاقى، الكفاءة والفعالية) وركائز الحوكمة الضريبية، لأن المكلفين هم طرف رئيسى وأساسى وشريك إستراتيجى فى تمويل التنمية فى الدولة، من خلال استخدام دوائر ضريبة الدخل فى الضفة الغربية لأنظمة المعلومات المحوسبة المتطورة التى تعكس بعملها كافة قواعد ومبادئ الحكومة الضريبية، وعليه سيبين الباحثان نتائج أبعاد الحوكمة الضريبية. ولأبعاد أنظمة المعلومات المحوسبة (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) والحد من عمليات التهرب

الضريبي، من خلال عكس قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية كإجراءات عمل على أنظمة المعلومات المحوسبة، من خلال استخدام دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية لأنظمة المعلومات المحوسبة المتطورة.

توصيات الدراسة

1. على دوائر ضريبة الدخل في وزارة المالية الوفاء بمتطلبات الحوكمة، لما لها من دلالة واضحة في الحفاظ على حقوق المكلفين بالضريبة وموظفي دوائر ضريبة الدخل.
2. محاربة التحديات التي تواجه الحوكمة في فلسطين، من ذلك محاربة تخوف موظفي دوائر ضريبة الدخل من عمليات المساءلة، والعمل على وضوح الأدوار والحقوق بين الموظفين والمكلفين.
3. على دوائر ضريبة الدخل الاهتمام بتطبيق مبادئ الشفافية، والنزاهة، والمشاركة الفعالة، والعدالة والمساواة كأهم أربعة مبادئ للحوكمة من زاوية التأثير في بعد التميز المؤسسي.
4. إصدار أو تحديث قوانين متعلقة بضريبة الدخل على أن تتلاءم هذه القوانين مع الوضع الاقتصادي الفلسطيني الخاص.
5. على دوائر ضريبة الدخل استخدام أنظمة المعلومات التكنولوجية بهدف رفع فعالية وكفاءة وأداء موظفي دوائر ضريبة الدخل.
6. تطوير وتحديث واستحداث أنظمة المعلومات التكنولوجية في دوائر ضريبة الدخل.
7. على دوائر ضريبة الدخل رفع مستوى الوعي الضريبي للمكلفين بالضرائب من خلال استخدام أدوات ووسائل ملائمة في تحقيق غرض نشر الوعي الضريبي بالصورة الصحيحة.
8. إجراء المزيد من الدراسات حول الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات، وأثرها في الحد من التهرب الضريبي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع العربية

الرسائل الجامعية:

- جرارعة، بهاء بسام. (2021). العوامل المؤثرة على التهرب من وجهة نظر الموظفين في الدوائر الضريبية، (دراسة ماجستير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الحداد، محمد على أحمد. (2023). دور مبادئ الحوكمة في تحقيق عوامل النتائج بنموذج التميز الأوروبي: دراسة تطبيقية على وزارة الإعلام بدولة الكويت، (دراسة غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الكويت.
- خلف، جهاد صبحي. (2014). ضريبة الدخل بموجب قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011– دراسة تحليلية فنية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- دالي، سليمان. (2015). دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي، **مجلة جامعة تشرين**، سوريا. مجلة جامعة تشرين، المجلد37 (1)، 280–298 سوريا
- الرشيدي، حميد بن بدر. (2021). التهرب الضريبي من منظور موظفي الهيئة العامة للزكاة والدخل، كلية الشرق العربي، المملكة العربية السعودية.
- السرحان، شفاء سرحان سعيد. (2019). أثر عوامل نجاح نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الإلكتروني، جامعة ال البيت، الأردن.
- عدوان، محمد سميح. (2019). فاعلية نظم المعلومات الإدارية ودورها في تحسين إدارة الأزمات: دراسة تطبيقية على وزارتي التنمية الاجتماعية والعمل بقطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- العلوان، محمد محمود. (2018). أثر نظم المعلومات الإدارية على جودة صناعة القرارات الإدارية من وجهة نظر متخذي القرارات في البنوك الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- العلي، صبري خالد. (2019). درجة فاعلية الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي في أعمال شركات التجارة الالكترونية في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- غنيم، ماهر محمود. (2004). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة، (رسالة ماجستير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- قاعود، عدنان محمد. (2008). تقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في منشآت الأعمال الفلسطينية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- نهاري، محمد حبيب. (2017). دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الجبائية، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مولاي الطاهر، المغرب.

الكتب:

- جعفر، عمار. (2017). تفعيل آليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة الإبداع، العدد 6، جامعة لونيسي على البليدة، الجزائر.
- خالد، أمين عبد الله وحامد داود، الطلحة. (2015). النظم الضريبية، عنمان: دار وائل للنشر.
- سلامين، ياسر. (2014). المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، المكتبة الأكاديمية، فلسطين.
- سلطان، إبراهيم. (2016). نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم، الإسكندرية: الدار الجامعية للنظم.
- سليمان، محمد مصطفى. (2008). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- شيخ علي، خيري أحمد. (2019). تأخر ظهور قانون ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني وأثره على الإيرادات، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- العاني، جواد. (2018). العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
- عبد ربه، رائد. (2013). مبادئ نظم المعلومات الإدارية، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
- العبيدي، فاطمة. (2012). مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- عجلان، حسن. (2007). إستراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- غانمي، فرقد. (2019). أهمية دور مراقب الحسابات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، المعهد التقني، هيئة التعليم التقني، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق.
- قندلجي، عامر والسامرائي، إيمان. (2009). تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محرزي، محمد عباس. (2017). اقتصاديات الجباية والضرائب، الجزائر: دار هومة.

المؤتمرات

- وهبة، محمد سليم. (2013). "التهرب الضريبي واقع وتوصيات"، ورقة عمل، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء، اليمن.

الموقع الالكتروني:

- الإدارة العامة لضريبة الدخل. (2015). موقع الكتروني: www.pmof.ps/91
- أبو هلال، مروان، (2014) "ضريبة الدخل في فلسطين"، شبكة سديسان للبحوث،

data-articles/83-2012-10-24-04-17-39-http://abufara.net/index.php/component/content/article/14-sample

References

- Abed Rabbo, Raed. (2013). Principles of Management Information Systems, Al-Janadriyah for Publishing and Distribution, (in Arabic) Amman, Jordan.
- Adwan، Muhammad Samih. (2019). The effectiveness of management information systems and their role in improving crisis management: an applied study on the ministries of social development and labor in the Gaza (in Arabic) Strip, (unpublished master's thesis), Al-Azhar University, Gaza, Palestine.
- Ajlan, Hassan. (2007). Knowledge Management Strategies in Business Organizations, (in Arabic).Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman، Jordan.
- Al-Ali, Sabri Khaled. (2019). The degree of effectiveness of tax administration in combating tax evasion in the businesses of electronic commerce companies in Palestine, (in Arabic). (unpublished master's thesis), An-Najah National University, Palestine.
- Alamiri، M Ameen، A Isaac, O, Alrajawy, I, & Al- Shibami. (2020). The Moderating Role of the Innovation on the Relationship between Achievement, Enablers Organizational Excellence: Organizational and Business Excellence Model. (in Arabic). International Journal of Management and Human Science, 4(2), 1-10.
- Alani, Jawad. (2018). Administrative process and information technology, (in Arabic).Ithra for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Alhourt H.O. (2018). **From the Fantasy World to Smart Cities**.

- Al-Obeidi، Fatima. (2012). The risks of using computerized accounting information systems and their impact on the effectiveness of the audit process, (in Arabic).Dar Al-Fikr for publication and distribution, Amman, Jordan.
- Al-Rashidi، Hamid bin Badr. (2021). Tax evasion from the perspective of employees of the General Authority for Zakat and Tax, (in Arabic). College of the Arab East, Kingdom of Saudi Arabia.
- Al-Sarhan، Healing Sirhan Saeed. (2019). The impact of success factors of accounting information systems on the quality of electronic auditing, Al al-Bayt University, Jordan (in Arabic).
- Alwan، Muhammad Mahmoud. (2018). The impact of management information systems on the quality of administrative decision-making from the point of view of decision-makers in Jordanian banks, (in Arabic). (unpublished master's thesis), Islamic University, Gaza, Palestine.
- Atkins، Jill Frances, Buchling, Michael, Dannielle, Cerboneand and Lange, Yvette (2020). **Accounting governance and integrated thinking in the context of COVID-19**، See discussions، stats، and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/341553718.
- Daly، Suliman. (2015). The role of tax auditing in discovering tax evasion, (in Arabic).Tishreen University Journal, Syria.
- Gao، Xiang and Yu, Jianxing. (2020). **Public governance mechanism in the prevention and control of the COVID-19**: information, decision-making and execution, Journal of Chinese Governance، Vol. 5, No.2, 178-197, DOI: 10.1080/23812346.2020.1744922.
- Ghanimi، Farqad. (2019). The importance of the auditor's role in reducing the phenomenon of tax evasion، Technical Institute, Technical Education Authority, (in Arabic).Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Iraq.
- Ghoneim, Maher Mahmoud. (2004). The role of computerized accounting information systems in the decision-making process in the municipalities of the Gaza Strip, (a published master's thesis), (in Arabic).the Islamic University, Gaza, Palestine.
- Haddad، Muhammad Ali Ahmed. (2023). The Role of Governance Principles in Achieving Results Factors in the European Excellence Model: An Applied Study on the Ministry of Information in the State of Kuwait, (in Arabic). (unpublished study), College of Commerce, Kuwait University.
- Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2016). **A primer on partial least squares structuralequation modeling (PLS-SEM)**: Sage publications.
- Jafari، Ammar. (2017). Activating mechanisms to combat the phenomenon of tax evasion, (in Arabic).Creativity Magazine, No. 6, University of Lounisi on Blida, Algeria.
- Jarra'a، Bahaa Bassam. (2021). Factors affecting evasion from the perspective of employees in tax departments, (a published master's study), (in Arabic). An-Najah National University, Palestine.
- Kandalji، Amer and Al-Samarrai, Iman. (2009). Information Technology and its Applications, (in Arabic).Dar Al-Warraq for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Khalaf، Jihad Subhi. (2014). Income Tax According to Decree Law No. 8 of 2011 - Technical Analytical Study, (Unpublished Master's Thesis), (in Arabic). An-Najah National University, Nablus, Palestine.
- Khaled، Amin Abdullah and Hamed Daoud، Al-Talha. (2015). Tax systems، first edition، (in Arabic).Dar Wael for publishing.
- Mahrezi، Muhammad Abbas. (2017). The economics of collection and taxes, (in Arabic).Dar Houma, Algeria.
- Nahari، Muhammad Habib. (2017). The Role of Governance in Activating Tax Control, (a published Master's thesis), (in Arabic).Faculty of Economic Sciences, Moulay El Taher University, Morocco.
- Nor Shaipah Abdul Wahab, Kevin Holland. (2012). Tax planning, corporate governance and equity value The British Accounting Review, (in Arabic). Volume 44, Issue 2, June, Pages 111-124.
- Peace be upon you, Yasser. (2014). Tax accounting and its applications in Palestine, (in Arabic). Academic Library, Palestine.
- Qadri, M.N. (2014). E-governance at university of Kashmir bringing efficiency & transparency, (in Arabic). international journal of information and computation technology.
- Qaoud, Adnan Muhammad. (2008). Evaluation of electronic accounting information systems in Palestinian business establishments, (in Arabic). (unpublished master's thesis), Islamic University, Gaza, Palestine.
- Robert W.Mc. Gee Editor. (2016). **The Ethics of Tax Evasion Perspectives in Theory and practice**، School of Business, Florida International University, page 17.

- Sheikh Ali, Khairy Ahmed. (2019). The Delayed Emergence of the Palestinian Value Added Tax Law and its Impact on Revenues, (in Arabic).An-Najah National University, Nablus, Palestine.
- Suleiman، Muhammad Mustafa. (2008). Corporate Governance and Addressing Financial and Administrative Corruption, (in Arabic).University House, Alexandria, Egypt.
- Sultan، Ibrahim. (2016). Management Information Systems Entrance, (in Arabic). University House of Systems, Alexandria، Egypt.
- Yasin, M., Karfaa, H., Bte, S., & Salman، Y. (2022). Management Information Systems for Supporting Educational Organizations: A Case Study through One Private University, in Malaysia, (in Arabic). International Journal of Scientific and Research Publications, 5(10).